SC 14839
58/15/11/1

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone +251115- 517700 Fax : +251115- 517844
Website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية السابعة والعشرون
جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا، 7-12 يونيو 2015

الأصل: إنجليزي

EX.CL/ 905 (XXVII)

تقرير الاجتماع الأول للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة

أديس أبابا، إثيوبيا 20-24 أبريل 2015

تقرير الاجتماع الأول للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة أديس أبابا، إثيوبيا 20-24 أبريل 2015

1- عقد الاجتماع الوزاري الأول للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة في أديس أبابا، إثيوبيا من 20 إلى 24 أبريل 2015. وكان موضوع المؤتمر هو "الحماية الاجتماعية من أجل التنمية الشاملة ".

2- ناقش الاجتماع القضايا الحاسمة المتعلقة بالموضوع عبر قطاعي للجنة الفنية المتخصصة وكذلك المسائل الحاسمة المتعلقة **بالتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة.**

3- حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية الأعضاء في الاتحاد الأفريقي: الجزائر، أنغولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، تشاد، جزر القمر، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، إرتريا، إثيوبيا، غامبيا، غانا، غينيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية ، السنغال، سيشيل، سيراليون، جنوب أفريقيا، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، توغو، تونس، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي إلى جانب أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الاجتماعيين (منظمة الوحدة النقابية الأفريقية، والأعمال التجارية الأفريقية، والاتحاد الدولي لنقابات العمال-أفريقيا)، كما حضرت المنظمات الحكومية، وغير الحكومية والشركاء المتعاونون وممثلو حكومات البرازيل والمكسيك والهند وفلسطين.

4- اعتمد الاجتماع قواعد إجراءات اللجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة وأحالها إلى اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية بالإضافة إلى أحكام الطابع الثلاثي للجنة الفنية المتخصصة.

5-فيما يلي النتائج الرئيسية:

التنمية الاجتماعية

6- في بحثهم تنفيذ إطار السياسة الاجتماعية، قرر الوزراء ما يلي:

1) متابعة النهج القائم على الحقوق في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي لمواطنيهم والذي يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة التي لا تترك شئيا وراءها، من خلال الأطر القانونية والسياسية الملائمة المرفقة بميثاق الاتحاد الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
2) تعزيز الإرادة السياسية في المشاركة الكاملة في عملية تنفيذ أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي حيث يتعلق الأمر بالتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة؛
3) دفع الحماية الاجتماعية من خلال الاعتقاد الجازم والرؤية السياسية للدولة والمقبولة باعتبارها حجر الزاوية في العلاقات بين المواطنين والدولة والمشار إليها بالعقد الاجتماعي؛
4) الاستثمار في الحماية الاجتماعية للحصول على تأثير مضاعف يعزز التنمية الاجتماعية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل وتوفير فرص العمل، والتوسع في الأسواق المحلية، وتحسين الاندماج المهني والاقتصادي؛
5) اعتراف المستفيدين من الحماية الاجتماعية (الخدمات والمزايا)، كأصحاب حقوق ومواطنين فاعلين للمشاركة في تصميم وتنفيذ ورصد خدمات الحماية الاجتماعية.

7- في بحثهم لحملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال في أفريقيا، قرر الوزراء ما يلي:

1) اعتماد مشروع الموقف الأفريقي الموحد من حملة التنفيذ الفوري. وينبغي للمفوضية أن تضع خطة عمل للتنفيذ وتقدمها للإدماج في تقرير المؤتمر لفترة السنتين عن التقدم المحرز في عملية إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا؛ و

2) حث الدول الأعضاء على معالجة الأسباب الجذرية لزواج الأطفال.

8- في بحثهم لتنفيذ إطار سياسة الاتحاد الأفريقي وخطة العمل بشأن المسنين، قرر الوزراء ما يلي:

1) اعتماد مشروع البروتوكول المتعلق بحقوق المسنين وتقديمه فيما بعد إلى اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية، فضلا عن إطار الرصد والتقييم لخطة العمل؛

2) تنقيح خطة العمل بما يتماشى مع أحكام البروتوكول

9- بحث الوزراء تنفيذ منظومة الإعاقة للاتحاد الأفريقي وقرروا ما يلي:

1) الموافقة على استبدال هيكل المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل مع التعديلات المقترحة، وإنشاءه كعنصر مؤسسي لمنظومة الإعاقة للاتحاد الأفريقي وتحت اسم "معهد الإعاقة للاتحاد الافريقي"، على أساس أنه لن يكون لديه انتماء إلى المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل المنحل.

2) حث الدول الأعضاء سابقا في المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل على دفع 30٪ متأخرات مساهمات في المعهد كمسألة ملحة لتصفية جميع الالتزامات المعلقة والمستحقة لعاملي المعهد.

العمل والعمالة

10- في بحث مشروع برنامج الأولويات للخمس سنوات الأولى لتنفيذ الإعلان وخطة العمل حول العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة، قرر الوزراء ما يلي:

1) اعتماد البرنامج مع التعديلات والتعجيل بتنفيذه،

2) إدماج برنامج الأولويات للخمس سنوات الأولى في الخطة العشرية لتنفيذ أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي،

11- اعتمد الوزراء الوثائق التالية:

1) المبادرة الخاصة حول الحماية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

2) المبادرة الخاصة بخدم المنازل،

3) البرنامج حول وضع المرأة في أسواق العمل الأفريقية كمساهمة في موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2015: "عام تمكين المرأة والنهوض بها نحو أجندة 2063"لأفريقيا"،

4) الوثيقة حول إدماج خطة الحماية الاجتماعية في البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية،

–

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: +251 11 551 7700 Fax: +251 11 551 7844
Website: **www.africa-union.org**

EX.CL/905 (XXVII)
ANNEX.1

تقرير الاجتماع الوزاري

SA 14782
114/71/38/1

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 00 251 11 5517 700; Fax: +251 115 182 072
www.au.int

الاجتماع الأول للجنة الفنية المتخصصة
للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة
أديس أبابا، إثيوبيا،20 – 24 أبريل 2015

STC-SDLE-1/MIN/RPT

الموضوع: – "الحماية الاجتماعية للتنمية الشاملة"

تقرير الاجتماع الوزاري

مقدمة:

1. عقد الاجتماع الوزاري الأول للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة في أديس أبابا، إثيوبيا يومي 23 و24 أبريل 2015. وقد كان موضوع المؤتمر هو "الحماية الاجتماعية من أجل التنمية الشاملة".

الحضور:

2. حضر الاجتماع الوزاري وفود الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التالية: الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، تشاد، جزر القمر، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، إرتريا، إثيوبيا، غانا، غينيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، السنغال، سيشل، سيراليون، جنوب أفريقيا، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، توجو، تونس، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.
3. حضر الاجتماع أيضا ممثلو أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية (الإيكواس، الكوميسا،)، والشركاء الاجتماعيون (منظمة الوحدة النقابية الأفريقية، منظمة الأعمال التجارية الأفريقية، الاتحاد الدولي لنقابات العمال–أفريقيا)، ووكالات الأمم المتحدة (منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، اليونيسيف، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالأيدز، المنظمة الدولية للهجرة، منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) ومنظمات حكومية مشتركة (البنك الأفريقي للتنمية، جامعة الدول العربية) ومنظمات غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني وشركاء التعاون وممثلو الحكومات غير الأفريقية التالية: البرازيل، المكسيك، الهند وفلسطين.

البند 1 من جدول الأعمال: مراسم الافتتاح:

4. أشار الرئيس المنتهية ولايته لهيئة المكتب، معالي السيد/ محمد عطية سليمان، نائب وزير العمل والشؤون الاجتماعية في ليبيا إلى القتل الغاشم الأخير للإثيوبيين على أيدي جماعات إرهابية في ليبيا، وأعرب عن خالص تعازيه لعائلات الضحايا وشعب إثيوبيا، وبعث بالتعازي لعائلات وأصدقاء ودول هؤلاء الذين فقدوا حياتهم أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط بحثاً عن فرص في أراض أجنبية. وحث الحكومات الأفريقية ورجال الأعمال على بذل المزيد من الجهد لتوفير فرص العمل وتحسين أسواق العمل في القارة لتفادي مخاطرة الأفريقيين بحياتهم بحثاً عن عمل وظروف معيشية أفضل. ودعا الى دقيقة صمت حداداً على أرواح أولئك الذين ماتوا تحت هذه الظروف المأساوية وغيرها. واختتم بتوجيه الشكر للدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي لكونها في خدمة هذا القطاع وشعوب أفريقيا.

5. أكدت السيدة/ داينا ماينجا، نائبة المدير الإقليمي لمنظمة العمل الدولية التزام المنظمة بمساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في بناء نظم حماية اجتماعية فعالة كوسيلة للقضاء على الفقر المدقع في أفريقيا. وأشارت أن منظمة العمل الدولية رحبت بخطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين التي يقودها الاتحاد الأفريقي كشرط أساسي لتحقيق النمو الشامل. وشددت على دعم منظمة العمل الدولية لأجندة الاتحاد الأفريقي وعملية واجادوجو +10 اتساقاً مع آليات منظمة العمل الدولية. ويستند الإطار المعياري لمنظمة العمل الدولية الى الحماية الاجتماعية أولاً باعتباره حقاً من حقوق الإنسان، وحزمة دنيا من مزايا الحماية الاجتماعية لجميع العاملين بما في ذلك العاملين في الاقتصاد غير الرسمي. وحثت الشركاء الثلاثي الأطراف على المستوى القطري (الحكومة والعمال وأصحاب العمل) على تحديد أولويات الحوار الاجتماعي لايجاد حلول مستدامة لتوفير حماية اجتماعية شاملة.

6. أشار ممثل منظمة الأعمال التجارية الأفريقية السيد/ جون مواسيا الى أن الغالبية العظمى من شعوب أفريقيا لم تشهد تنمية حقيقية في حياتهم على الرغم من الموارد الطبيعية الوافرة التي تزخر بها أفريقيا. ويدعو إلى إيلاء اهتمام خاص لتخصيص الموارد

لقطاع التعليم في أفريقيا، حيث تعتقد منظمة الأعمال التجارية الأفريقية بقوة بأن وجود نظام تعليم جيد في أي مجتمع هو من أقوى الوسائل لنشر ومواصلة التطورات الجديدة. وتدعو منظمة الأعمال التجارية الأفريقية أيضاً الى تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد واستخدامها من قبل الحكومات الأفريقية. و أشار أن هناك إجماعا في كافة أنحاء العالم على أن القطاع الخاص النشط هو محرك النمو الذي يوفر فرص العمل اللائقة وفرصاً متزايدة لنمو أكثر شمولية واستدامة. وأشاد السيد/ مواسيا بإدراج برنامج الأولويات الخماسي في جدول أعمال الاجتماع الأول للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة، بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة والذي يغطي الفترة 2015-2019.

7. أشار الأمين العام لمنظمة الوحدة النقابية الأفريقية مزهود أرزقي إلى أن عدم الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والحماية الاجتماعية والعمل اللائق هو السبب الرئيسي للهجرة مما يمثل خطراً كبيراً على الصحة والحياة. واستعرض احتياجات العمال فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية والدور الرئيسي للحوار الاجتماعي من أجل التنمية الشاملة. وأشاد بقيادة الاتحاد الأفريقي لتكريس عام 2015 لتعزيز تمكين المرأة والتنمية مقراً بأن المرأة تقود أجندة التنمية في أفريقيا كما هو الحال مع رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي. وأكد ضرورة بحث مبدأ ثلاثية الأطراف في اجتماعات اللجنة الفنية المتخصصة وأنه ينبغي إيلاء الاهتمام لاحترام جنسانية العامل وحقوق نقابات العمال في كل مكان.

8. أبرزت السيدة/ بريسكا موبفوميرا، وزيرة الخدمة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية في زيمبابوي بوصفها النائبة المنتهية ولايتها كرئيس لجنة العمل والشؤون الاجتماعية، نموذجين من النجاحات خلال الولاية المنتهية لهيئة المكتب. الأول هو اعتماد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي إعلان واجادوجو المنقح حول العمالة والقضاء على الفقر خلال الدورة العادية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في يناير 2015. والإنجاز الثاني هو عمل المجموعة الأفريقية لمنظمة العمل الدولية التي تولت رئاستها زيمبابوي في يونيو عام 2014. وقالت السيدة/ موبفوميرا أن تدخلات المجموعة الأفريقية لعبت دورا محورياً في

إيجاد حلول حققها مجلس إدارة منظمة العمل الدولية وخاصة بشأن قضايا تتعلق باتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 والحق في الإضراب. ووجهت الشكر الى جميع الحكومات الأفريقية على مساهماتها في تحقيق برنامج العمل اللائق وكذلك المساهمات الملموسة لفريق العمل الأفريقي.

9. أشار سعادة الدكتور/ مصطفى صديقي كالوكو، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون الاجتماعية، في كلمته الافتتاحية، إلى أن فحوى برنامج أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي هو "عدم ترك أي فرد في الخلف" في إطار السعي إلى تحقيق النمو والتنمية، من خلال سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي المناسبة والمتقنة التوجيه. وأكد أن تلك السياسات ينبغي وضعها لضمان تحقيق نمو يفيد الفقراء والمهمشين، ومعظمهم من النساء وكبار السن والمعوقين والأشخاص من الفئات المستبعدة اجتماعياً. كما يحد غياب الترجمة المناسبة للسياسات الى أطر قانونية من فعاليتها ومن تحقيق منظور حقوق الإنسان للحماية الاجتماعية. وأكد المفوض على الحاجة إلى وضع بروتوكول حول الحماية والضمان الاجتماعي، وكذلك برنامج اجتماعي لأفريقيا وفقاً لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي.

البند 2 من جدول الأعمال: المسائل الإجرائية:

أ) <u>انتخاب هيئة مكتب الدورة الأولى للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة:</u>

10. وفقاً للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي بشأن تشكيل اللجنة الفنية المتخصصة وبعد المشاورات اللازمة بين الدول الأعضاء والشركاء الاجتماعيين لكل منطقة، تم انتخاب هيئة مكتب الدورة الأولى للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة على النحو التالي:

الرئيس	زيمبابوي– الحكومة– الجنوب الأفريقي

النائب الأول للرئيس	النيجر – الحكومة– غرب أفريقيا
النائب الثاني للرئيس	الجزائر– العمال – شمال أفريقيا
النائب الثالث للرئيس	كينيا– أرباب العمل– شرق أفريقيا
المقرر	جمهورية الكونغو الديمقراطية – الحكومة – وسط أفريقيا

ب) اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل

11. اعتمد الاجتماع جدول أعماله وبرنامج عمله بما يشمل إحاطة حول نتائج الاجتماع والهجرة والتنقل في كيجالي، رواندا في مارس 2015 ووضع العمال في دولة فلسطين كبنود منفصلة في جدول الأعمال.

البند 3 من جدول الأعمال: حلقة نقاش وزارية حول موضوع "الحماية الاجتماعية من أجل التنمية الشاملة":

12. أطلعت السيدة/ هندريتا بوجوبيني– زولو، نائبة وزير التنمية الاجتماعية لجنوب أفريقيا، الاجتماع على برنامج الحماية الاجتماعية لبلادها الذي يعد شاملاً ويتداخل مع جميع القطاعات ضمن مجموعة خدمات لضمان دعم المجتمعات المحلية الضعيفة. وأبلغت الاجتماع بأن الحماية الاجتماعية هي حق لكل مواطن جنوب أفريقي كما هو مكفول في دستور البلاد. وتنفق جنوب أفريقيا حالياً 129 مليار راند سنوياً على التحويلات النقدية و20% على الأقل من ناتجها المحلي الإجمالي على مختلف تدخلات الحماية الاجتماعية. ويتلقى 16.5 مليون شخص على الأقل في جنوب أفريقيا الدعم من خلال التحويلات النقدية. وتعد التدخلات متنوعة وتشمل المنح للأطفال وكبار السن المستضعفين والتعليم الابتدائي والثانوي المجاني والسكن المجاني والخدمات الاجتماعية ومساعدة منظمات الخدمة المدنية التي تدعم برامج الحماية الاجتماعية على سبيل المثال لا الحصر. وقالت السيدة/ بوجوبيني زولو إن الحماية الاجتماعية والعمل جنباً إلى جنب لمعالجة القضايا الأوسع نطاقاً مثل الإتجار بالبشر وهجرة العمالة. ومع ذلك لم يكن التحدي الرئيسي خلق متلازمة الاعتماد بين السكان على حساب الإنتاجية.

13. أشار السيد/ مامادو سو، الأمين العام لمنظمات العمل والحوار الاجتماعي والمنظمات المهنية والعلاقات مع المؤسسات في السنغال، إلى أن النمو الاقتصادي في حد ذاته لا يحد من الفقر وعدم المساواة الاقتصادية. وإنما يمكن أن يحد البرنامج الشامل والجامع للحماية الاجتماعية من الفقر بشكل ملحوظ. وعليه، اعتمدت السنغال استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية تعد آلية هامة للاندماج الاجتماعي. وتغطي هذه الاستراتيجية مجالات الرعاية الصحية الأساسية المجانية والدعم للمسنين والأطفال. ومع ذلك، تقتصر التغطية على أقل من 20٪ من السكان الذين يستفيدون من برامج الحماية الاجتماعية. وأطلق رئيس السنغال أيضا مبادرة لتلبية احتياجات الأشخاص المستضعفين في البلاد: المنح العائلية والتغطية الصحية الشاملة والعمليات القيصرية المجانية والحد الأدنى من الدخل بالنسبة للمسنين ونظام ضمان اجتماعي مبسط للمشاريع الصغيرة. و. ولتعزيز جهد هذه السياسة ، هناك صندوق وطني شامل للحماية الاجتماعية في مرحلة التنفيذ.

14. تقاسم معالي السيد/ باتروس أنانياس دي سوزا، وزير التنمية الزراعية في البرازيل مع الوفود بعض أفضل الممارسات في مجال توفير خدمات الحماية الاجتماعية لسكانها. وقال إن البرازيل تعتبر الحماية الاجتماعية والشمول حقاً للمواطنين تقوده الدولة باعتباره استثماراً بدلاً من إنفاق. وعليه، ينبغي للدولة أن تلعب دور التنسيق العام وتقوم بإشراك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة باستخدام السياسات كأداة تحويلية فيما يتعلق بحماية الحقوق الأساسية. وناشد معالي السيد/ دي سوزا الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي توحيد السياسات العامة لمكافحة الفقر في الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية والوطنية الشاملة.

15. بالإضافة إلى حلقات النقاش، قدم الاجتماع التوصيات التالية:

أ) ينبغي للدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الافريقي منح الأولوية لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والعمل في أجندة 2063 وفي هذا الصدد، ينبغي لمفوضية الاتحاد الافريقي وضع برنامج اجتماعي لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي.

ب) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي التعاون في إعداد بروتوكول يرفق بالميثاق الأفريقي لحقوق الانسان والشعوب بشأن الأمن الاجتماعي والحماية الاجتماعية.

ج) ينبغي عدم ترك أحد في الخلف خلال عمليات التنمية وخاصة النساء والشباب؛

د) يتعين على الدول الأعضاء التي لم تُصدق بعد على معاهدة منظمة العمل الدولية 102، أن تُقدِم على ذلك في أسرع ما يمكن؛

ه) ينبغي للدول الأعضاء مراجعة مناهج المؤسسات التعليمية للشباب لتطوير مهارات مفيدة للحصول على الوظائف،

و) ينبغي للدول الأعضاء استعراض نظم شاملة للحماية الاجتماعية قائمة على الاشتراكات وتزويد كذلك شبكات الأمان (غير القائمة على الاشتراكات)؛

ز) يجب على الدول الأعضاء أن تقوم بإدماج اقتصاد القطاع غير الرسمي في خدمات سوق العمل.

ح) يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي تعزيز التعاون الدولي فيما بين بلدان الجنوب بشأن الحماية الاجتماعية، وخاصة مع البرازيل بالتعاون مع شركاء دوليين (برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة العمل الدولية واليونيسيف، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الأفريقي للتنمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وريو +المركز العالمي).

البند 4 من جدول الأعمال: مناقشة تقرير اجتماع الخبراء:

16. عقب بحث تقرير اجتماع الخبراء، أصدر الوزراء **المقررات** التالية:

<u>نتائج الجلسات القطاعية – التنمية الاجتماعية</u>:

تنفيذ إطار السياسة الاجتماعية لأفريقيا

<u>توصيات عامة:</u>

17. الجوانب **<u>المفاهيمية والسياسية والاقتصادية للحماية الاجتماعية</u>**

أ) من أجل ضمان ازدهار أفريقيا كما تم تصورها في أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، سيتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي توسيع الضمان والحماية الاجتماعية في إطار مواردها المتوفرة والوصول الكامل لكل مواطن إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية النوعية. وينبغي أن تشمل الحماية الاجتماعية نطاقاً واسعاً من البرامج والسياسات.

ب) ينبغي اعتماد الحماية الاجتماعية على أساس حقوق الإنسان وإتاحتها للجميع. كما ينبغي أن تستند الحماية الاجتماعية إلى القناعة والرؤية السياسية غير المتحيزة للدولة والمقبولة كحجر زاوية في العلاقات بين المواطن والدولة والتي يشار إليها أيضاً بالعقد الاجتماعي. وينبغي للبلدان تصميم نظم للحماية الاجتماعية مشفوعة بأهداف أوسع لضمان الاندماج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وخاصة بالنسبة الفئات المستضعفة، بما في ذلك النساء والأطفال والمعوقون والمسنون والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والمتأثرون به. وعليه، ينبغي أن تكون الحماية الاجتماعية حزمة شاملة من السياسات المشتركة بين القطاعات تحمي المواطنين – منح الأولوية لأشد الناس فقراً– من الصدمات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تنشأ طوال دورة حياتهم مع تعزيز قدرتهم على التكيف وكذلك تحسين رفاهيتهم. ويمكن للدول الأعضاء بحث مجموعة واسعة من السياسات مثل التحويلات الاجتماعية، وتحويل النقود، والأمن الغذائي والصحي، مما يجمع الخدمات والمزايا الاجتماعية ويُنسقها ويشمل الانتقالات الاجتماعية المساهمة وغير المساهمة ، بالتفاعل المتبادل مع السياسات القطاعية.

18.تمويل **الحماية الاجتماعية**

أ) يتطلب نقص التمويل المزمن للحماية الاجتماعية في أفريقيا إرادة سياسية قوية لتوفير الموارد الكافية والأطر المؤسسية لبرنامج الحماية الاجتماعية وضمان الاستدامة المالية. وتتوقف الاستدامة المالية على ترسيخ برنامج الحماية الاجتماعية بقوة في التمويل المحلي وبلورته في أطر الإنفاق المتوسط الأمد للدول الأعضاء. ومن شأن التعبئة الفعالة للموارد المحلية من خلال الإصلاحات الضريبية وأشكال مبتكرة من التمويل، أن

توفر الحيز المالي لمزيد من الاستثمارات في الحماية الاجتماعية في أفريقيا. ويمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً أساسياً في ضمان الاستدامة المالية للحماية الاجتماعية في القارة كمساهم مسؤول في السياسات المالية للحكومات.

ب) بينما يشكل التمويل المحلي مصدراً رئيسياً لتمويل برامج الحماية الاجتماعية، فإن التنسيق والتعاون الفني الدولي يلعبان دوراً أساسياً في دعم البلدان الأفريقية. ويتوقع ذلك الدعم من الشركاء الإنمائيين مثل وكالات الأمم المتحدة ومبادلات وشراكات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي توخي الحذر لتفادي إنشاء صناديق رأسية بل ينبغي تعزيز جهود الحكومات في توفير الدعم ضمن أولويات الحكومات والمؤسسات والأنظمة.

ج) تعتبر الحماية الاجتماعية استثماراً ذا تأثير مضاعف يعزز التنمية الاجتماعية المستدامة، والنمو الاقتصادي الشامل، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الأسواق المحلية، وتحسين الشمولية المهنية والاقتصادية. ويجب بلورة الحماية الاجتماعية مع إجراءات تتجه نحو الإنتاجية الشاملة بالتركيز على أضعف الفئات.

19. إدارة **برامج الحماية الاجتماعية**

أ) ينبغي إدارة برامج الحماية الاجتماعية من خلال الأنظمة العامة على أساس الأطر القانونية الوطنية والمعاهدات الدولية المصدق عليها، ومواءمتها مع الاستراتيجيات الإنمائية. ويمكن لمفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم المساعدة للدول الأعضاء بوضع إطار قانوني نموذجي يتسم بالمرونة الكافية للإدماج في القوانين المحلية وفقاً للواقع الوطنيي. ويطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضاً تيسير المساعدة الفنية للدول الأعضاء بخصوص إدارة برامج الحماية الاجتماعية. وينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي توثيق ونشر أفضل الممارسات وتشجيع إنشاء منابر للتعلم. وهناك ضرورة قصوى لإيجاد تعريف واضح للأدوار والمسؤوليات فيما بين مؤسسات وهياكل التنسيق وما بين

المستويات المحلية والوطنية. ومن المهم تعزيز نظم المعلومات والرصد لضمان كفاءة الخدمات المقدمة ونتائجها وكذلك عملية إدارتها من أجل تعزيز السياسات وتحسينها. ويمكن أن تكون نظم الحماية الاجتماعية أكثر كفاءة وأن يوسع أثرها عندما يتم تعزيزها بتوفير خدمات مخططة تخطيطاً جيدا على أساس تحليل الاحتياجات ومواطن الضعف (مثل الفقر والأمن الغذائي والتغذوي وتغير المناخ والإعاقة والصحة بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا) تعمل على أساس معايير الأهلية الشفافة والدقيقة. وينبغي أن يكون نظام الحماية الاجتماعية متاحاً لجميع المواطنين الذين هم في نفس ظروف الضعف وأن يسترشد بمبادئ الشمولية والاتساق والمشاركة، (أي التجانس في نوعية الخدمات المقدمة بغض النظر عن الموقع) والعدالة.

ب) ينبغي الاعتراف بالمستفيدين من الحماية الاجتماعية (الخدمات والمزايا) كأصحاب حقوق ومواطنين فاعلين لهم الحق في الدعوة لإنفاذ الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وعليه، فمن المهم ضمان مشاركتهم في تصميم نظم الحماية الاجتماعية وتنفيذها ورصدها من خلال عمليات المشاركة المجتمعية وربط خطط الحماية الاجتماعية غير الرسمية أو التقليدية.

توصيات محددة:

20. على المستوى القاري، ينبغي أن تنظر مفوضية الاتحاد الأفريقي في وضع بروتوكول إضافي يرفق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المواطنين في الأمن والحماية الاجتماعية.

21. كانت الدول الأعضاء أداة فاعلة في اعتماد الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية كما اعتمدت أيضاً توصيات منظمة العمل الدولية 202 حول أرضية من الحماية الاجتماعية في عام 2013 التي تستند إلى المعاهدة 102، و أدنى معايير الحماية الاجتماعية لعام 1952. ومن ثم تشجيع الدول الأعضاء على تحقيق تنفيذ الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية بصورة مستنيرة باعتبارها عملية قائمة على الحقوق، تشمل تقديم التعليم

والرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية وبدلات البطالة. ويطلب من الدول الأعضاء تنفيذ الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية في إطار الموارد المتاحة ويمكن تحصيل الدعم المالي والفني والسياسي من المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

22. يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تحمّل على موقعها في شبكة الإنترنت جميعَ البروتوكولات وأدوات السياسات التي من شأنها تسهيل تنفيذ إطار السياسات الاجتماعية من قبل الدول الأعضاء؛

تنفيذ نداء الإجراء المعجل بشأن خطة العمل لجعل أفريقيا الملائمة للأطفال

23.اعتمد الوزراء مشروع الموقف الأفريقي الموحد من حملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال في أفريقيا، وحثوا الدول الأعضاء على معالجة الأسباب الجذرية لزواج الأطفال من خلال تقديم تدابير الحماية الاجتماعية في شكل الوصول إلى التعليم والعمالة وفرص العمل إلى المناطق الريفية والأحياء الفقيرة الحضرية حيث تسود مستويات عالية من الفقر والممارسات التقليدية الضارة وارتفاع معدلات الأمية والمستويات العالية من عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

تنفيذ إطار السياسات وخطة العمل حول الشيخوخة

24.إن الوزراء:

أ) اعتمدوا إطار الرصد والتقييم مع طلب إضافة مؤشرات بشأن رعاية كبار السن وبشأن معايير الرعاية السكنية والبديلة؛

ب) اعتمدوا البروتوكول المتعلق بحقوق كبار السن لتقديمه بعد ذلك إلى اللجنة الفنية المتخصصة بشأن العدل والشؤون القانونية ومؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي.

ج) طلبوا من مفوضية الاتحاد الافريقي ضرورة تسهيل عملية مراجعة خطة الاتحاد الأفريقي للشيخوخة لعام 2002، لأن المراجعة يجب مواءمتها مع أحكام البروتوكول، وتقديم تقرير بشأن تنفيذ الخطة من قبل الدول الأعضاء إلى الاجتماع الثاني للجنة الفنية المتخصصة بشأن التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة.

تنفيذ منظومة الاتحاد الافريقي للإعاقة

25.إن الوزراء:

أ) اعتمدوا استبيان إطار الرصد والتقييم لخطة العمل القارية بشأن العقد الأفريقي للمعوقين (2010–2019)، مع التعديلات المقترحة، وطلبوا منح الأولوية لسهولة وصول المعوقين إلى المباني، وحقهم في العمل ودعم منظمات المعوقين وتبادل أفضل الممارسات التي تحظى بالصدارة.

ب) اعتمدوا التقرير عن هيكل استبدال المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل مع التعديلات المقترحة، واتفقوا مبدئياً على الحاجة إلى المعهد، علماً بأن معهد الاتحاد الافريقي للإعاقة الجديد سيكون معهداً جديداً تماماً دون ولاء للمعهد الأفريقي لإعادة التأهيل المنحل.

دفع متأخرات مساهمات الدول الأعضاء في المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل

26.حث الوزراء الدول الأعضاء السابقة في المعهد الأفريقي لاعادة التأهيل على دفع 30٪ من متأخرات مساهماتها المستحقة على وجه السرعة للمعهد الأفريقي لإعادة التأهيل بغية تصفية جميع الالتزامات الحالية المستحقة لموظفي المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل.

التحديات المستجدة في مجال التنمية الاجتماعية

27.نظرا لآثار التنمية الاجتماعية والعواقب الاجتماعية لفيروس مرض الإيبولا في غرب أفريقيا في عام 2014، والتي قدمتها أيضاً المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قرر الوزراء ما يلي:

أ) تعزيز السلوكيات الاجتماعية الإيجابية، ولاسيما من خلال زيادة غسل اليدين وممارسات الدفن الآمنة، والقضاء على الممارسات الضارة مثل ختان الإناث والعنف القائم على نوع الجنس؛

ب) إجراء دراسة شاملة حول الأثار الاجتماعية لمرض الإيبولا مع توصيات لتخفيف الآثار الاجتماعية وكذلك تقاسم الخبرات حول رعاية مرضى الإيبولا؛

ج) منح الأولوية للفئات الفقيرة المستضعفة في البلدان المتضررة لتوفير الخدمات الاجتماعية بما في ذلك التحويلات النقدية؛

د) تعزيز خدمات الحماية الاجتماعية في البلدان المتأثرة من حيث التغطية وبصرف النظر عن الموقع الجغرافي وتغطية جميع الفئات المستضعفة، أي التحويلات النقدية والغذاء والبذور والأسمدة والأدوات والثروة الحيوانية؛

هـ) منح الأولوية للاحتياجات الاقتصادية للمرأة، وتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني على أن يكون للشباب دور محوري في عملية التعافي.

إحاطة حول المؤشر الأفريقي للتنمية الاجتماعية

28.قرر الوزراء ما يلي:

أ) استخدام المؤشر الأفريقي للتنمية الاجتماعية كأداة للتقييم والإفادة بشأن القرارات في مجال السياسات حول الإقصاء الاجتماعي؛

ب) ينبغي أن تعتبر المفوضية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة والدول الأعضاء توزيع الثروة كمؤشر للإقصاء الاجتماعي.

<u>نتائج الجلسات القطاعية – العمل والعمالة</u>:

مشروع برنامج الخمس سنوات الأُولية لتنفيذ الإعلان وخطة العمل حول العمالة ودحر الفقر والتنمية الشاملة

29.اعتمد الوزراء مشروع البرنامج الخمس سنوات الأُولية لتنفيذ الإعلان وخطة العمل حول العمالة ودحر الفقر والتنمية الشاملة على أن تتولى المفوضية إدخال التعديلات عليه. وستقوم المفوضية بترسيخ ودمج برنامج السنوات الخمس الأُولية ذات الأولوية في خطة السنوات العشر لأجندة 2063.

30.**المبادرة الخاصة بعمال المنازل.**

أ. تحث الدول الأعضاء على ما يلي:

أولا) تحديد حد أدنى لأجور عمال المنازل وتيسير تقديم تغطية الضمان الاجتماعي لهم؛

ثانياً) تعزيز الحوار الاجتماعي بخصوص العمل المنزلي في وضع السياسات والتشريعات؛

ثالثاً) التصديق على المعاهدات ذات الصلة لمنظمة العمل الدولية (102، 189، 138، 182، 29، 105) وتنفيذها على الصعيد الوطني؛

رابعاً) تنفيذ وتحسين إنفاذ القوانين بشأن العمل المنزلي؛

خامساً) تيسير الوصول إلى تفتيش العمل للأسر الخاصة؛

سادساً)المشاركة في الحملات والدعوة لتثقيف أصحاب المصلحة حول قوانين العمل المتصلة بعمال المنازل؛

سابعاً) وضع إحصاءات عمل قوية متصلة بعمال المنازل؛

ب) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي:

1) دعوة الدول الأعضاء والتواصل معها بخصوص التصديق على معاهدة منظمة العمل الدولية حول عمال المنازل؛

2) جمع ونشر أفضل الممارسات والدروس المستفادة حول السياسات المتعلقة بعمال المنازل، وإنفاذ التشريعات، والوصول إلى الآليات الخاصة بخدم المنازل وأصحاب العمل و تفتيش العمل؛

3) إجراء دراسة حول التحديات التي تواجه الاقتصاد غير الرسمي مع التأكيد على تحويل العمل المنزلي إلى فرصة عمل كريمة.

ج. اعتمد الوزراء المبادرة الخاصة مع إدراج التعديلات من قبل المفوضية.

توصيات بشأن توعية وتعبئة القطاع الخاص للمشاركة في سياسات الاتحاد الأفريقي حول البنية التحتية والزراعة والصناعات الصيدلانية والتجارة والتنمية الاقتصادية

31.قرر الوزراء:

أ) أن تعمل إدارة البنية التحتية والطاقة وإدارة الشؤون الاجتماعية بشأن المنهجيات القائمة على كثافة الأيدي العاملة لبرنامج تطوير البنية التحتية والطاقة؛

ب)مشاركة مؤسسة الأعمال التجارية لأفريقيا والقطاع الخاص في تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية والطاقة.

ج) تعزيز مشاركة القطاع الخاص الأفريقي، ولاسيما الأعمال التجارية لأفريقيا كعجلة للنمو الشامل؛

د) أن تسعى إدارة الشؤون الاقتصادية وإدارة الشؤون الاجتماعية إلى إجراء تحليل لمشاركة القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية.

برامج الحماية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

32.اعتمد الوزراء التقرير مع التوصيات بشأن برامج الحماية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

تحسين وضع المرأة في أسواق العمل الأفريقية كمساهمة في موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2015: "عام تمكين المرأة والنهوض بها نحو أجندة 2063 لأفريقيا"

33.اعتمد الوزراء التقرير والتوصيات الواردة فيه عن وضع المرأة في أسواق العمل الأفريقية كمساهمة في موضوع الاتحاد الأفريقي 2015: "عام تمكين المرأة والنهوض بها نحو أجندة 2063" لأفريقيا وقدم مقترحات موضوعية لإدراجها من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي لتحسين الوثيقة:

أ. إدراج المنظمات النسائية باعتبارها أصحاب مصلحة رئيسيين في المصفوفة؛
ب. تحسين الوثيقة بالرجوع إلى مصادر الإحصاءات؛
ج. إضافة هدف جديد حول تشجيع تعليم النساء والفتيات في العلم والتكنولوجيا؛
د. دعوة الدول الأعضاء إلى دعم تعليم ومحو أمية النساء والفتيات؛
هـ. إدراج وصول المرأة إلى التمويل في الأهداف؛
و. ترسيخ الإدارة السياسية لتعزيز وقيادة تمكين المرأة على النحو المشار إليه في المصفوفة المرفقة بالوثيقة؛
ز. زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها في منظمات أصحاب العمل والعمال؛
ح. إدراج الشركاء الاجتماعيين وثلاثة مراكز تدريبية إقليمية لإدارة العمل باعتبارها أصحاب مصلحة؛
ط. وضع آليات لرصد وتقييم ومتابعة تنفيذ الوثيقة حول تحسين وضع المرأة في أسواق العمل الأفريقية.

مقررات بشأن التقرير عن أنشطة المجموعة الأفريقية في جنيف

34.مقررات بشأن وثيقة تعديل دستور منظمة العمل الدولية لعام 1986:

أ. التباحث مع البلدان الأفريقية التي لم تقم بعد بالتصديق على تعديل عام 1986 لتحديد التحديات التي تتم مواجهتها في التصديق على الوثيقة؛

ب. دعوة البلدان الأفريقية التي لم تقم بعد بالتصديق على تعديل عام 1986 إلى القيام بذلك؛

ج. وضع استراتيجية لكسب التأييد من البلدان ولاسيما في أمريكا اللاتينية وكذلك تلك التي تحتل مقاعد غير انتخابية في مجلس الإدارة للتصديق على تعديل عام 1986؛

د. مناشدة قيام منسق المجموعة الأفريقية التباحث مع المنسقين الإقليميين الآخرين لتعزيز التصديق على تعديل 1986.

35.أجاز الوزراء الترشيحات التالية لمناصب في منظمة العمل الدولية:

سعادة السفير/ سامي أيديكو، الممثل الدائم لجمهورية غانا لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف بوصفه رئيس مجموعة الحكومات لعام 2016/2015؛

سعادة السفير/ مودست جوناتان ميرو، الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف بوصفه نائب رئيس الدورة الـ104 لمؤتمر العمل الدولي.

يوفر الجنوب الأفريقي رئيس الدورة الـ105 لمؤتمر العمل الدولي في يونيو 2016؛

تترأس تشاد لجنة فحص أوراق الاعتماد للدورة الـ104 لمؤتمر العمل الدولي في يونيو 2015؛

يقدم شمال أفريقيا رئيس لجنة الشؤون المالية للدورة الـ104 لمؤتمر العمل الدولي في يونيو 2015؛

تترأس الجزائر قطاع العمالة والحماية الاجتماعية لقسم صياغة السياسات للدورة الـ325 (نوفمبر 2015) والدورة الـ326 (مارس 2016) في بريطانيا العظمى؛

بلد واحد من كل إقليم فرعي: الغرب، والوسط، والجنوب والشرق الأفريقي لتمثيل أفريقيا في فريق العمل الثلاثي الأطراف حول آلية مراجعة المعايير في هذا الصدد تم الاتفاق على الترشيحات التالية:

1) كينيا (شرق أفريقيا)
2) مالي (غرب أفريقيا)
3) ناميبيا (الجنوب الأفريقي)
4) الكاميرون (وسط أفريقيا)

تمثل الجزائر ومصر (شمال أفريقيا) في فريق العمل الثلاثي الأطراف حول أساليب عمل لجنة تطبيق المعايير، ومن هنا تم استبعاد الإقليم من الفريق المذكور.

تستمر زيمبابوي بوصفها الناطق باسم المجموعة الأفريقية للجنة تيسير الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي؛

36. طلب الاجتماع من الدول الأعضاء تقديم الترشيحات إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي بحلول 8 مايو 2015 لمنصب الناطق باسم المجموعة الأفريقية في اللجنة المعنية بالهدف الاستراتيجي من الحماية الاجتماعية (حماية العمل)، في إطار متابعة إعلان منظمة العمل الدولية حول العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، 2008، وكذلك لمنصب الناطق باسم المجموعة الأفريقية في لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتوفير فرص العمل اللائقة والمنتجة.

مقررات بشأن اختصاصات المجلس الاستشاري الأفريقي للعمل والهجرة

37. أجاز الوزراء اختصاصات المجلس الاستشاري الأفريقي للعمل والهجرة، بعد تقديم توصيات أساسية لتحسين الوثيقة، بما في ذلك بشأن تشكيلة المجلس الاستشاري وولايته وهيئة مكتبه واعتمد اختصاصاته.

مشروع وثيقة حول إدماج خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين في البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية

38.أجاز الوزراء مشروع الوثيقة.

اختصاصات المؤتمر الإقليمي حول الصحة المهنية والضمان المهني في مكان العمل في أفريقيا في عام 2016

39.أجاز الوزراء توصيات أساسية بشأن أهداف المؤتمر واقترحوا عقد المؤتمر في نوفمبر 2016. ويرجى من الدول الأعضاء الراغبة في استضافة المؤتمر تقديم عرضها بحلول يونيو 2015.

البند 5 من جدول الأعمال: اعتماد قواعد إجراءات اللجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمال:

40.اعتمد الوزراء قواعد إجراءات اللجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة مع التعديلات التي يتم إدخالها عليها قبل تقديمها إلى اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية.

41.قرر الوزراء كذلك ضرورة تقديم طلب عقد الاجتماعات السنوية للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة من قبل اللجنة الفنية المتخصصة بشأن المالية والشؤون النقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل، إلى أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي؛

البند 6 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع البروتوكول حول حقوق كبار السن للاعتماد النهائي:

42.اعتمد الوزراء مشروع البروتوكول حول حقوق كبار السن لتقديمه إلى اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية.

البند 7 من جدول الأعمال: إحاطة عن نتائج المائدة المستديرة حول الهجرة والتنقل في كيجالي، رواندا، مارس 2015

43.قدم وفد رواندا تقريراً عن نتائج الاجتماع، واعتمد الوزراء توصيات المائدة المستديرة حول الهجرة داخل الإقليم وتنقل العمالة داخل أفريقيا، وطلب إدراج مسألة المهاجرين في جدول أعمال القمة المقبلة.

البند 8 من جدول الأعمال: تاريخ ومكان انعقاد الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة

44.رحب الوزراء بعرض الجزائر استضافة الدورة العادية الثانية للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة في تاريخ يتم تحديده بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. وعرضت رواندا استضافة اجتماع استثنائي للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة إذا دعت الحاجة إلى عقده.

البند 9 من جدول الأعمال: ما يستجد من أعمال:

45.لم يتم إدراج أي بنود للمناقشة تحت أي ما يستجد من أعمال

البند 11 من جدول الأعمال: بحث واعتماد تقرير الاجتماع الوزاري

46.اعتمد الوزراء تقريرهم وإعلانهم مع التعديلات التي تتولى المفوضية إدخالها عليهما.

البند 12 من جدول الأعمال: الجلسة الختامية

47.أعرب رئيس الدورة الأولى للجنة الفنية المتخصصة للصحة والسكان ومكافحة المخدرات، معالي السيد/ موبفوميرا، وزير الخدمة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية، لزيمبابوي، عن شكره للوفود على مساهماتها البناءة ولمفوضية الاتحاد الأفريقي على تقديمها دعم السكرتارية.

48.أكّد سعادة الدكتور/مصطفى صديقي كالوكو، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون الاجتماعية، للدول الأعضاء على جهود المفوضية في تنسيق تنفيذ مقرراتهم على المستوى القاري وأعرب عن شكره لهم على مساهماتهم.

–

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: +251 11 551 7700 Fax: +251 11 551 7844
Website: **www.africa-union.org**

EX.CL/905 (XXVII)
ANNEX.2

إعلان أديس أبابا حول الحماية الاجتماعية من أجل التنمية الشاملة

SA 14726
53/5/4/11

AFRICAN UNION | UNION AFRICAINE
الاتحاد الأفريقي | UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIAP. O. Box 3243 Tel : +251 11 551 77 00 Fax: +251 11 551 78 44

الاجتماع الأول للجنة الفنية المتخصصة
للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة
أديس أبابا، إثيوبيا، 20 – 24 ابريل 2015

STC-SDLE-1/Min/

الموضوع: – "الحماية الاجتماعية من أجل التنمية الشاملة"

إعلان أديس أبابا حول الحماية الاجتماعية من أجل التنمية الشاملة

أديس أبابا، إثيوبيا، 24 أبريل 2015

إعلان أديس أبابا حول الحماية الاجتماعية من أجل التنمية الشاملة

نحن الوزراء المسؤولين عن التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المجتمعين خلال الاجتماع الأول للجنة الفنية المتخصصة المعنية للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة، مع الشركاء الاجتماعيين تحت موضوع "**الحماية الاجتماعية والتنمية الشاملة**" **في** مقر مفوضية الاتحاد الافريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، من 20 الى 24 أبريل 2015،

إذ نستحضر الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وخاصة أحكامه المتعلقة بالأمن الإنساني بما يشمل الحق في التعليم والصحة والغذاء والضمان الاجتماعي للأطفال والعمالة والضمان الاجتماعي للفئات المستضعفة مثل المسنين والمعوقين والنساء والفتيات والشباب والفقراء العاملين في الاقتصاد غير الرسمي والقطاعات الريفية والعمال المهاجرين وأفراد أسرهم، من بين مجموعات أخرى؛

واقتناعاً منا بأن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع وأن لها أدوارا ووظائف متعددة وخاصة في أفريقيا حيث أنها أساسية وفريدة لا غنى عنها في دعم جميع أفرادها وبالتالي تحتاج الى كل الدعم اللازم لتعزيزها بصورة أكبر؛

وإذ نشعر بالقلق من أزمة مرض الإيبولا المدمر والخسائر في الأرواح الناجمة عنه مما يؤكد على الحاجة الملحة للحصول على دعم لتعزيز النظم الصحية الوطنية وتوسيع نطاق خدمات الحماية الاجتماعية للفئات السكانية المستضعفة،

وإذ نشير إلى اعتماد الإعلان وخطة العمل حول العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة وكذلك برامج هجرة الأيدي العاملة **(ASSEMBLY/AU/20(XXIV)، وتشجيعاً** للتعاون على جميع المستويات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء والأقاليم من أجل التنفيذ الفعال لآليات السياسة هذه؛

وإذ نؤكد من جديد على أن هجرة الأيدي العاملة المنتظمة هي وسيلة مهمة للتعاون والتكامل الإقليمي؛ **وإذ نشعر بالقلق** إزاء فقدان أرواح المهاجرين الشباب في البحار، و**نؤكد** على الحاجة الملحة لإدماجهم في جهودنا الإنمائية؛

وإذ نشعر بالقلق من تدهور الأوضاع الأمنية في بعض الدول الأعضاء والأقاليم، مما يؤثر سلباً على جهودنا الإنمائية؛

وإذ نعقد العزم على المساهمة في أجندة 2063 للاتحاد الافريقي، وهي رؤية اجتماعية واقتصادية قارية جديدة من شأنها أن تعزز التنمية البشرية الشاملة والحماية الاجتماعية للجميع على نحو أوسع؛

نتعهد بما يلي:

أ) **مواصلة** تنفيذ النهج القائم على الحقوق في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي من أجل المواطنين والذي يهدف الى تحقيق تنمية شاملة لا تترك أحدا في الوراء عبر أطر سياسية وقانونية مناسبة تكمّل ميثاق الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

ب) **تعزيز الارادة السياسية من** أجل المشاركة بشكل كامل في تنفيذ أجندة 2063 للاتحاد الافريقي حيث أنها تتعلق بالتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة؛

ج) **دفع الحماية الاجتماعية** من خلال اقتناع ورؤية سياسية غير حزبية تمتلكها الدولة وتقبل باعتبارها حجر الزاوية في العلاقة بين المواطن والدولة ويشار إليها أحيانا بأنه عقد اجتماعي؛

د) **الاستثمار في الحماية الاجتماعية** من أجل إحداث أثر مضاعف من شأنه أن يعزز التنمية الاجتماعية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل وتوفر فرص العمل والتوسع في الأسواق المحلية ويحسن الشمولية المهنية والاقتصادية؛

هـ) **التعرف على المستفيدين** من الحماية الاجتماعية (الخدمات والمزايا) كأصحاب حقوق ومواطنين فاعلين يشاركون في تصميم خدمات الحماية الاجتماعية وتنفيذها ورصدها؛

و) **تنفيذ الموقف الأفريقي الموحد** من حملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال في أفريقيا ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة؛

ز) **تحسين وضع المرأة** في أسواق العمل الأفريقية وخاصة حالة ووضع خادمات المنازل؛

ح) **مضاعفة جهودنا** نحو التكامل التام والمتناغم للأفريقيين الذين ليست لهم الجنسية الأفريقية في أسواق العمل والنظم الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بنا؛

ط) **التعجيل** بالتصديق على البروتوكول المتعلق بحقوق المسنين وإدماجه في القوانين المحلية لجميع الدول الأعضاء.

نطلب من المفوضية ما يلي:

أ) إعداد بروتوكول إضافي للميثاق الأفريقي لحقوق الانسان والشعوب بشأن حقوق المواطنين في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

ب) وضع برنامج اجتماعي لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي.

ج) تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب بشأن الحماية الاجتماعية وخاصة مع البرازيل بالتعاون مع شركاء دوليين (برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة العمل الدولية واليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الأفريقي للتنمية وريو + المركز العالمي).

د) تيسير مراجعة خطة عمل الاتحاد الأفريقي حول الشيخوخة لعام 2002، ومواءمتها مع أحكام البروتوكول المتعلق بحقوق المسنين.

هـ) مواصلة إنشاء معهد الاتحاد الأفريقي للإعاقة وجمع متأخرات المساهمات المستحقة على الدول الأعضاء التي هي أعضاء في المعهد الأفريقي المنحل لإعادة التأهيل؛

و) التعجيل بتنفيذ برنامج الأولويات للسنوات الخمس الأولى من تنفيذ الإعلان وخطة العمل حول العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة على أن تتولى المفوضية إدخال التعديلات عليه.

ز) النظر في إمكانية عقد قمة استثنائية حول هجرة العمالة.

نرحب بعرض الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لاستضافة الاجتماع الثاني للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة.

–

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2015

Report of the 1st meeting of the specialized technical committee on labour, employment and Social development, Addis Ababa, Ethiopia, 20-24 April 2015

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4744

Downloaded from African Union Common Repository